مؤسسات المجتمع المدني
وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر

أ. فريد لخنش أ . جمال الدين عاشوري
جامعة الجلفة / جامعة سطيف
الجزائر

ملخص:

المجتمع المدني هو "القطاع الثالث" في المجتمع بعد الحكومة وعالم الأعمال. ويشمل على التنظيمات غير الحكومية والطوعية. تعمل الدول على إشراك منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية لاحتكاكه المباشر عن طريق أعضائه مع شرائح وفئات المجتمع المختلفة بصفة دائمة، والحكومات الجزائرية بدورها تعمل على إشراك التنظيمات غير الحكومية في العملية التنموية بكثير من الحذر نتيجة التغيرات المتسارعة التي مسّت بنية المجتمع في الأيام الأولى من فتح المجال أمام التعددية الحزبية وحرية إنشاء الجمعيات. ففي هذه الدراسة النظرية سنحاول معالجة موضوع أهمية منظمات المجتمع المدني في خلق تنمية مستدامة بالجزائر، مركزين في ذلك على العمل الجمعوي والعقبات الواقفة أمامه لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، جمعيات، عمل تطوعي، تنمية محلية، تنمية مستديمة.

Résumé:

La société civile est le "troisième secteur" de la société, aux côtés du gouvernement et du monde des affaires. Elle comprend des organisations de la société civile et les organisations non-gouvernementales. Les nation reconnaît l'importance du partenariat avec la société civile au processus de développement à cause du contact direct à partir de ses membres avec les différents catégories de la société d'une façon continue. Sellant la gouvernement Algérienne a essayer d'engager ses organisations non-gouvernementales au développement avec prudence à cause du changement rapide qui touche les structures de la société dans les premiers jours de l'ouverture de la voie pour le multipartisme et la liberté d'association. Dans cette étude théorique, nous allons essayer d'aborder la question de l'importance des organisations de la société civile à la création d'un développement durable en Algérie, en se concentrant sur le travail associatif et les obstacles qui préviennent la réalisation de développement.

Mots-clés: La société civile, les associations, Le travail bénévole, le développement local, le développement durable.

مقدمة:

حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل الساسة والمخططين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية، باعتباره قضية تهم سائر بلدان العالم الراغبة في الوصول إلى الرفاه التام. والتنمية بمختلف أنواعها قد عرفت تطورات كبيرة تزامنت مع تطورات العصر، الذي يعرف فيه المجتمع حراكا وتغيرا متواصلا. هذا الأمر استوجب البحث عن آليات جديدة لتفعيل التنمية وجعلها مستديمة لا تنقطع بانقطاع الأفراد. ويعتبر المجتمع المدني من بين الآليات الفاعلة في تجسيد التنمية المستديمة، لما له من مقدرة على تنشئة أفراد المجتمع على المساهمة في التنمية. وعندما نتحدث عن دور المجتمع المدني في صنع التنمية، يتبادر إلى الذهن مباشرة الشريك الآخر والأساسي في ذلك وهو الدولة. فعملية تحقيق التنمية من المهام الأساسية لكل دولة تسعى إلى مواكبة التطور على جميع المستويات، بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية. وما يتضمن ذلك من مشاورات واتصالات إذ أن هناك إقرار أن للجماعات والمنظمة في المجتمع دورا أساسيا في تفعيل التنمية واستدامتها. وهنا نتساءل عن الآلية الواجب انتهاجها في أرض الواقع لتحقيق ذلك.

وحسب التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة لحالة التطوع في العالم أن مساهمة التطوع في التنمية مدهشة إلى حد بعيد في سياق سبل العيش المستدامة ومفاهيم الرفاه المستندة إلى القيم. وعلى عكس التصور السائد، فاحتمال أن يتطوع الفقراء مماثل لاحتمال تطوع غير الفقراء، فهم يستفيدون من خلال التطوع من الميزات المتاحة لهم، والتي تتضمن المعارف والمهارات والشبكات الاجتماعية، وذلك لمنفعة أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. إن قيم التطوع مهمة جدا لتعزيز قدرات الناس الأشد ضعفا كي يحققوا سبل عيش آمنة ولتحسين رفاههم البدني والاقتصادي والروحي والاجتماعي[1].

1. مفهوم المجتمع المدني:

ظهر مصطلح "**المدني**" قديما عند الرومان، ثم اختفى ليعود بعد ذلك إلى الظهور في القرنين 17 و18 وربما يكون جون لوك (1632-1704) أول من استخدمه بعد الثورة الإنجليزية 1688م في نصه المشهور (رسالة التسامح 1689م) ثم توالى على دراسته ونقده جمة من الباحثين وعلماء الإجتماع والفلاسفة مثل هوبز (1588-1679) وروسو 1712-1778) وهيجل (1770-1831). وازدهر أكثر في عهد الدولة الحديثة[2] وفيما يلي تعريف لغوي واصطلاحي للتفصيل أكثر في مفهوم المجتمع المدني.

تتألف عبارة مجتمع مدني من مصدرين: "مجتمع" وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما باسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميميا. بمعنى أنها إما حدث بدون زمان (إجتماع)، وإما زمان أو مكان حصول هذا الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم أو مكانه أو زمانه) وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه "Society". والمصدر الآخر "مدني" فهو يميل في اللغة العربية إلى المدينة أو الحاضرة.

وفي اللغة اللاتينية يعد لفظ "civil" الذي يترجم ب "مدني" المستند إلى الفكر الأوربي بعدة معان رئيسية هي بمثابة أضداد لها معنى "التوصيف" (قارن عبارة الشعوب البدئية في مقابل الشعوب المتحضرة) ومعنى "الإجرام" (قارن مدني في مقابل جنائي في المحاكم)، ومعنى الإنتماء إلى الجيش (قارن مدني في مقابل عسكري) وهكذا. فعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوربي هو بناءا على ذلك مجتمع متحضر لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة.[3]

مثلما يعرف المجتمع المدني على أنه المجتمع المستقل في تنظيم حياته المدنية عن أي افتراضات مسبقة في إطار علاقات العيش الإنساني. وقد نشأت الإعتقادات الفكرية في ظل المجتمع المدني هي من شؤون الضمير الفردي وغير ملزمة للآخرين في علاقات العيش الإجتماعي ضمن مجتمع متعدد بالضرورة في اعتقاداته وآراءه الفكرية والإيمانية والإجتماعية والسياسية. وإلا فإن فرض ضمير على ضمير آخر هو بداية التسلط، ومن ثم العنف المتبادل.

فالمجتمع المدني إذن أو العمران البشري –على لغة ابن خلدون– يفترض فكرة العقد الإجتماعي بين أفراد المجموعة الإجتماعية، وبين البشر عموما. وفي مثل هذه الحال يمكن للحكومة أن تكون حكما مراقبا وليس مجرد ممثل لإديولوجية أو طبقة مسيطرة.[4]

يشير حسين توفيق إلى المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية التيس تنظم في إطارها شبكة معقدة نم العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع. يحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.[5]

ووسع سعد الدين إبراهيم لاحقا مفهوم المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيم التطورية الحرة التي تملأ المجال العام بين والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.[6]ويطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للجمعيات العربية ما يسمى المنظمات الأهلية، التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية– التي تتشكل في غالبيتها بين تنظيمات المجتمع الأهلي– والجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية.

ويبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منها. فبينما يدافع برهان غليون عن أطروحته في المطابقة بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتها في المجتمعات العربية، نجد من يرفض ذلك مثل حزمي بشارة؛ الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي. لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن.[7]

2. تشكيلات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا للتعريفات السابقة أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي. ولا تستند العضوية فيه إلى عوامل الوراثة، وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة. وبالتالي فإن مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات العمالية.
- النقابات المهنية.
- الحركات الإجتماعية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والإجتماعية.
- مراكز الشباب والإتحادادت الطلابية.
- الفرق التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية.
- مراكز حقوق الإنسان والمرأة.

وهناك من يضيف إليها الطرق الصوفية والأوقاف.[8]

إذن فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة من المؤسسات التي أسّست الإنسان طوعا لإشباع حاجات أساسية لديه وهو يتكون من ثلاث أشكال من التنظيمات وهي:

أ- **الأحزاب السياسية والاتحادات** التي ينتظم في إطارها البشر لمباشرة حقوقهم الأساسية المتعلقة بالقضايا المهنية تحمي الحقوق الإجتماعية والسياسية والمهنية لأصحاب المهنة

الواحدة، أو لعدة مهن. وتدخل الأحزاب السياسية نطاق المجتمع المدني لأنها تقوم للتعبير عن الإرادة الطوعية لأعضائها وتحقيق بعض المصالح العامة. إلا أنها تخرج عن روحه لسببين:

- الأول أن التنظيمات الحزبية قد تصل إلى الحكم.
- الثاني أن التنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها غالبا على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع حاجات أعضائها دون أن تتسع خدماتها إلى الآخرين

ب- تعد النقابات المهنية إحدى مكونات المجتمع المدني. إلا أنها لم تعد تعكس روحه بامتياز، نتيجة تطور مفهوم محدود المجتمع المدني حديثا لاعتبارين اثنين:

- الأول أن غالبية النقابات والإتحادات المهنية أصبحت شريكا في اللعبة السياسية. وفي أحيان كثيرة ما تخضع لسيطرة الدولة وتوجيهاتها.
- الثاني أن المشاركة فيها قد لا تكون طواعية إلا من الناحية النظرية وأن برامجها تكون موجهة لخدمة أعضائها[9]

ت- تعتبر المنظمات غير الحكومية أو الأهلية المكون الثالث للمجتمع المدني. وهي تستند في تأسيسها إلى الإرادة الحرة لأعضائها، وهي في العادة لا تستهدف الربح كما أنها لا تميل إلى تعاطي السياسة وإن كان من الممكن أن تشارك في التفاعل السياسي أحيانا. وهي تنقسم إلى عدة أنماط:

أ. منظمات دفاعية: وتضم منظمات حقوق الإنسان بأنواعها.

ب. المنظمات التنموية: وهي التي تتولى تطوير القدرات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية لمن يحتاجون للتمكين وتطوير القدرات ويدخل في إطارها منظمات البيئة

ت. منظمات الرعاية الإجتماعية: وهي المنظمات التي تتولى رعاية ومتابعة إشباع الحاجات الأساسية للبشر المستفيدين منها.

ث. منظمات فئوية: وهي المنظمات التي تتأسس لخدمة مصالح أو إشباع حاجيات أو تمكين فئات اجتماعية محددة من الإندماج في مجرى التفاعل الرئيس في المجتمع.[10]

يمكن الإشارة إلى أن تنظيمات المجتمع المدني الجزائري تعرف نوعا من الخصوصية في طبيعتها وظروف تشكيلها، فمعظمها جاء استجابة لظروف سوسيوتاريخية[11]

3. سمات المجتمع المدني: هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة.[12]

أورد الدكتور أحمد شكر الصبيحي أربعة خصائص أساسية للمجتمع المدني في الوطن العربي هي:

أ. **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها. إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- **التكيف الجيلي:** يقصد به القدرة على الإستمرار في تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها. فكلما زادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مؤسسيتها.
- **التكيف الوظيفي:** يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.[13]

ب. **الإستقلال:** يشكل المجتمع المدني فضاء واسعا من الحرية، يسمح بقبول الإختلاف والتنوع شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى الصراع.[14] والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى. ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات، أهمها:

- **نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية.**
- **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:** ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات إن كانت تعتمد على تمويل من قبل الدولة، أو من قبل الأطراف الخارجية (مواطنين أو منظمات عالمية)، أو تمويلا ذاتيا من خلال مساهمات الأعضاء.

• **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها، وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

ج. التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من جهة، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى. وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها.

إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة التي تكون لها أهداف متعددة، تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها. والعلاقات على هذا المستوى من المجتمع المدني تكون أفقية وليست رأسية أو عمودية* مثل العلاقة بين الأجير والمأجور، أو بين السلطة والمواطن.[15]

ح. التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، ولا ينبغي أن تكون الخلافات داخل المؤسسة لأسباب شخصية، لأن هذا يقلص من عمر المنظمة، إلا أن هذا لا يعني أن المجتمع المدني يتسم بالضرورة بالتجانس. بل قد يكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة.[16]

4. وظيفة المجتمع المدني:

يتبين مما أشرنا إليه سابقا أن المجتمع المدني يعمل على تعبئة البشر بحيث يشكلون كتلة ضاغطة تسعى لتحقيق أهداف خاصة بأعضائها. سواء كانت هذه الأهداف ذات طبيعة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو مهنية. وفي العادة نجد أن تنظيمات المجتمع المدني تتولى حماية أعضاءها في مواجهة بطش الدولة وجهزوها البيروقراطي من ناحية. وفي مواجهة القطاع الخاص وعدم مراعاته للبعد الاجتماعي من ناحية ثانية.[17]

يحرص المجتمع المدني إضافة إلى ذلك على توفير الديمقراطية من خلال توفير قناة المشاركة الإختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي. كما تعتبر منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة المبادرة الفردية. كما يهدف كذلك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية

*من أبرز معوقات المجتمع المدني في الوطن العربي طغيان العلاقات الرأسية، من رأس الدولة إلى رأس العشيرة أو رأس الحزب و رأس الأسرة.

والسياسية، وتعكس هذه الوظيفة قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع، أو إعادة بناءه من جديد. من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد. منها الولاء لأعضاء المجموعة والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الإيجابي، والإهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل.[18]

إن مفهوم الدولة والمجتمع المدني مفهومان متكاملان. فالعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية تتسم بالتوافق تارة وبالتصادم تارة أخرى. وتتعدد الآراء ووجهات النظر بينهما في عديد القضايا المعنية بالمجتمع ونشاط كلا الطرفين فيه، وتعدد الآراء هذا يصب دائما في مصلحة القضية المنظورة. إلا أنه من الضروري أن يعي جيدا أن العلاقة المفترضة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية في أي مكان في العالم ليست علاقة تنافسية، بل علاقة مبنية على أسس متكاملة من التعاون والترابط، لأن دور كلا الطرفين مكمل لدور الآخر. كما أن الأسس التنموية التي بنى كلا الطرفين عليها أفكاره وأهدافه تصب في تنمية مهارات الأفراد في أداء الخدمات للمواطنين في جميع مجالات الخدمة الإجتماعية.[19]

لقد احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن وبلدان المغرب من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل وإقامة المشاريع الصغيرة. كما ظهرت أنماط جديدة من المنظمات الهادفة إلى ملأ الفراغ الذي خلفته الدولة، وخاصة في مجال الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الإجتماعية. فنشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان.[20]

التنمية الشاملة من حيث أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الإستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير. فمنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها، هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنه تم فرضها من جانب الحكومة. فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكون دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد. وهذه الكيفية تتوقف بدورها على

طبيعة وكيفية الذين يقومون باستغلالها. لذلك أصبح لمؤسسات المجتمع المدني الدور الفعال في تنفيذ البرامج وتخطيط التنمية الشاملة والمستديمة بمختلف جوانبها.[21]

على وجه عام فإن تأثير منظمات المجتمع المدني من شأنه الدفع بعجلة التنمية على جميع المستويات والمجالات الحياتية، وتأثيرها الايجابي يكون على الفرد والأسرة والمجتمع ككل. والمجتمعات التي تتكامل فيها مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني من شأنها إعداد المواطنين الحقيقيين بما تحمله هذه العبارة من قيم المثابرة والقيام بالواجب والتضحية.

5. المجتمع المدني في الجزائر:

ظهرت معالم المجتمع المدني لدى الجزائريين بشيء من الخصوصية، وقد تجلت في التنظيمات النقابية والحزبية والجمعوية في فترات متأخرة من الاستعمار الفرنسي، لكنها كانت في معظمها تحارب السياسة الاستعمارية الآخذة في استبدال معالم الخصوصية الثقافية الجزائرية. وفي ظل الدولة الجزائرية المستقلة حديثا كان تشكيل هذه المنظمات شبه مغيب للانشغال بمرحلة بناء الدولة وإرساء معالم سيادتها، وبمجرد الترخيص بالتعددية الحزبية وإقامة جمعيات محلية أخذت منظمات المجتمع المدني في التشكل، لكن هذا الأمر فسح المجال لظهور الاختلافات الايديولوجية التي ظلت مكبوتة على أرض الواقع، وأنتج أحداث ما أصبح يتداول باسم العشرية السوداء.

في محاولة منه لاحتواء الأزمة حاول النظام الجزائري القيام بعمليات الإنتقال بدأً من النصف الثاني من الثمانينات، نتيجة للأزمة الحادة التي كان يعيشها النظام السياسي في قاعدته الاقتصادية وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعقد على الدولة كفاعل وحيد. ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي فأدى ذلك إلى انكماش المجال أمام منظمات المجتمع المدني.

وكان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر، ظهور إطار دستوري جديد في 23 فيفري1989 سمح بتشكيل الجمعيات التي وصل عددها 12000 جمعية، ثم 28000 في ل فص الأول من عام 1990 ليصل سنة 1998 إلى45000 جمعية وطنية

محلية، وتشير تقديرات رسمية إلى أن العدد بلغ سنة 2000 إلى 56500 جمعية محلية 1000 جمعية وطنية، والملاحظ أن البعد الديني حاضر في كل أصناف هذه الجمعيات حتى تلك التي تعلن صراحة أنها تبتعد عن الدين في فعلها الاجتماعي، لكن عند الممارسة لا يمكنها تجاوزه .

وضع الدستور الجزائري الفروق بين الحزب والجمعية والنقابة ويعترف بها كلها كأشكال تنظيمية مختلفة. ففي فصله الرابع المتعلق بالحقوق والحريات ينص دستور1989 الكافل لحريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع، وفي قراءته للمادة 40 المتضمنة حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، يرى الأستاذ الطاهر بن خرف الله أن هذه المادة قد رسمت حدود الإنشاء الموضوعة؛ القاضية بأنه لا يمكن التذرع بهذا الحق –إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي– لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسيادة الترابية وسيادة الشعب... وحرية الجمعيات التي اعترف بها هذا الدستور كنت مذكورة في المادة 56 من دستور 1986 القاضية بحرية أنشاء الجمعيات، لكن كل هذه الحريات كانت تندرج ضمن إطار محدد لوحدة الحزب ولدوره القيادي والتوجيهي للحياة العامة، وليس غريبا أن يكون هذا العامل مؤثرا في مفهوم ومجال وكيفيات التعبير عن هذه لحقوق والحريات، ولم تتحرر هذه الحقوق والحريات من هيمنة توجيهات الحزب إلا بعد صدور دستور 23 فبراير 1989[22] في مادته 33 على الحق في الدفاع الفردي، أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة. وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41، التي تنص على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن. كما أدرج الدستور المادة 42 المميزة بين الجمعية والحزب، وحيث تنص على حق إنشاء الأحزاب السياسية ما لم تؤسس على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ليتضمن الدستور من بعد ذلك مواد قانونية تكفل إنشاء الجمعيات وتشجع على ذلك. فالمادة 43 تنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون وتحدد القانون وشروط وكيفية إنشاء الجمعيات واضعا الفروق بين الجمعية والنقابة من خلال المادة 53 من دستور 1989 التي تنص على أن الحق النقابي

معترف به لجميع المواطنين إلا أن مبدأ الوحدة النقابية يفرض الممارسة النقابية تحت مضلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)[23] يترك الدستور للقانون في أكثر من حالة أمر تحديد شروط ممارسة هذه الحقوق لتبز الفوارق النوعية بين ما يمنحه الدستور وما تحدده القوانين في هذه الحالة وغيرها من الحالات الأخرى. هذا الوضع الملحوظ في أكبر من دراسة عربية والتي لخصها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 وهو يتكلم عن الكثير من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية نظريا والتي كثيرا ما تكتبها التشريعات التنظيمية المتشددة. ويضيف التقرير أن الدساتير العربية تميل إلى التشريع الفضفاض وغير الواضح ما يجنح إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه وبهذا يفقد النص الدستوري رغم قصوره أحيانا كثيرا من جدواه. لقد سعى القانون 06/12 فيما بعد إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية،وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعدادها الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية، وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محليا ووطنيا.[24]

كل الدلائل تشير إلى أن الحركات الطلابية والنسوية فقدت الكثير من فعاليتها لأسباب كثيرة منها ما هو متعلق بالظرف الإقتصادي والسياسي العام، ومنها ما هو مرتبط بالطابع الإجتماعي والخيارات المرتبطة به، والتي عبرت عنها هذه المنظمات أكثر من مرة. فتقوقعت على نفسها بمرور الوقت لتتحول إلى العمل المناسباتي، الذي لا تستفيد منه إلا في الغالب إلا القيادات العليا لهذه التنظيمات التي تحولت بطريقة مكشوفة إلى خدمات سياسية فوقية مؤقتة جعلتها مع الوقت تفقد الكثير من فنوات اتصالها مع قواعدها الفعلية أو المفترضة. مفضلة بدل ذلك الإنغماس في اللعبة السياسية الحزبية.[25]

وعن طبيعة العلاقات المصلحية "من ينتج من؟ " في توصيف العلاقة بين النخبة السياسية وحركات المجتمع المدني، فإن وزارة الداخلية في الجزائر تحضر لحل 06 آلاف جمعية[26].

إذ طالب مديرو المراكز والمعاهد الجامعية عبر كامل التراب الوطني من مجموع التنظيمات النقابية والطلابية، وكذا مختلف الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرياضي، التي تنشط على مستوى المؤسسات الجامعية المذكورة، تقديم ملفات كاملة عن حصيلة نشاطاتها في أجال زمنية محددة، وإلا تقع تحت طائلة الحل في حالة تخلفها عن ذلك .

وتبين إحدى الدراسات المغاربية المقارنة نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائر تختصرها في الشكل التالي:[27]

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي .
- الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.
- الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
- لازالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج.

وحسب نفس الدراسة المذكورة فإن نقاط القوة التي تميز المجتمع المدني في الجزائر يمكن أن نعدها فيما يلي:

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات.
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني.
- استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها.

إلا أن هذا لا يعني أن النشاط الجمعوي في الجزائر قد بلغ أهمية يمكن فيها التعويل عليه لأن نسبة المشاركة في الجمعيات الجزائرية يبقى هزيلا، إضافة إلى أن النشاط الجمعوي في الجزائر ينحصر في المدن، وهو ما تؤكده بعض المعطيات الإحصائية والمعطيات الميدانية المتعلقة بالحالة الجزائرية. فهي تتحدث عن نسبة انخراط لا تتجاوز 2% بالنسبة للجمعيات المهتمة بعالم الريف في سنة 2000. يظهر التتبع التاريخي لواقع علاقات النظام السياسي بالحركات الجمعوية أن المجموعة المحورية الحاكمة الجديدة للنظام هدفت في تعاملها مع هذا الملف إلى تحقيق هدفين:

- امتصاصا لتذمر المواطنين من ضنك الحياة.
- تقوية قبضتها حتى تتمكن من خلق تجانس في هرم السلطة كما كان سابقا عبر وضع إستراتيجية تمكنها من التخلص من هيمنة الحزب الواحد، والجماعة الضاغطة التي تستخدمه.[28]

تأثر نشاط الجمعيات في الجزائر بالوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال سنوات الجمر، مما جعل أداءها لصيقا بالأداء الحزبي، بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنويا لتعداد الجمعيات إلا أن أداءها ظل مشوبا بعلاقة حذرة، أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة "تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار، ويظهر ذلك فيما يلي:

- أدمجت هذه الجمعيات التي جاوزت 80 ألف جمعية في أحيان كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الذي يتبنى أطروحات السلطة ولا يقدم خطابا مبنيا على البرامج، وهو ما أدى إلى استيعاب كثير منها من طرف الأحزاب وجعلها أبواقا للتسويق السياسي والتعبئة السياسية وفي مناسبات عديدة.
- إن هذه الجمعيات والمنظمات الجماهيرية والتي كانت تشكل المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخريج الكوادر لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية.

6. مفهوم التنمية المستديمة:

التنمية هي عملية تراكمية مميزة تكاملية، تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب التفاعل بين العوامل الإجتماعية والإدارية والسياسية والإقتصادية هدفها ووسيلتها الرئيسية الإنسان.وتعني التنمية البشرية المستدامة عملية توسيع اختيارات أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصتهم في التعليم والصحة والدخل والعمالة والحرية.[29] والتنمية المستديمة حسب ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية هي: "نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال اللاحقة"[30]

أما التعريف الشامل لمفهوم التنمية البشرية المستديمة فقد عرفها برنامج الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع خيارات أمام الأفراد، وذلك بزيادة فرصتهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة. وبهذا تقوم التنمية البشرية المستديمة على محورين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني وإقتصادي وعلى رأسها العيش في حياة صحية وطويلة، واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لمجتمع البشر دون تمييز.

الثاني: أن التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني من خلال توظيف منظمات المجتمع المدني والسياسة[31]

7. كيف يساهم المجتمع المدني في التنمية المستدامة؟

أ. علاقة المجتمع المدني بالدولة:

إن نجاح المجتمع المدني في التأثير إيجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني. بمعنى آخر هل هو إطار قانوني منظم أو مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع، ومدى جديتها أصلا في التعامل معه. فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعامل معه إيجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستديمة. بحكم أن المجتمع

المدني أكبر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية، وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعة المستهدفة.

من ناحية أخرى تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسساتية، كبناء الهياكل التنظيمية وتنمية روح العمل الجماعي بين نشطاءه وفاعلية مهاراتهم الإتصالية، وقدرتهم على التخطيط الإستراتيجي، أو ما يطلق عليه عملية بناء القدرات. فضلا عن ذلك فإن إرساء دعائم التنمية المستديمة مرهون بشروط مؤسسة مسبقا، تفترض الإنتقال إلى قيم جديدة متفق عليها، وهي قيم التعاضد والإنصاف وتقوية رأس المال البشري والمجتمعي. وهذا الإنتقال يتطلب أن تكون الأولوية للعمل من أجل تقوية المجتمع المدني وإعادة النظر في البيئة القانونية والقيم التي تستند إليها التنمية المستديمة[32]؛ إذ لا يمكن إنكار بعض القيم السلبية المتعلقة بالعمل لدى الفرد الجزائري، والتي رسختها التحولات المتسارعة من فترة استرجاع الاستقلال إلى يومنا.

إن من شروط التنمية أن تكون متكاملة ومركزة على الإنسان وموجهة للداخل ومستديمة وشاملة. ولا يفهم من هذا أن إتباع مثل هذه السياسة يعني الحصول على "خاتم سليمان" لتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة دون حدوث هزات أو تراوح.[33]والجزائر تجني اليوم ثمار النظرة الأحادية للبرامج التنموية التي تعدها الحكومة، من استرجاع السيادة إلى غاية اليوم، إذ تبين الشواهد التاريخية والواقعية أن الحكومات المتعاقبة تركز كل منها على قطاع اقتصادي واحد من جهة، وتهمل الرأسمال البشري من جهة أخرى.

المجتمع المدني نفسه:

إن قدرة المجتمع المدني على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محلي وعالميا، يساهم بشكل كبير في عملية التنمية المستديمة. يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها، وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهو

ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والتنظيمات غير الحكومية.

8. ما موقع المجتمع المدني من شروط التنمية المستديمة ؟

تقوم منهجية التنمية حسب تقرير مركز التنمية البشرية العالمي لعام 1995م على أربعة عناصر هي:

أ. الإنتاجية: وهي قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة.

ب. المساواة: وفيها تتساوى الفرص المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

ت. الإستدامة: أي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة(ديناميكية).

ث. التمكين: وهو أن التنمية تتم بالناس وليس فقط لأجلهم ولذلك عليهم أن يشاركو بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم وتبرر هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة. فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي، بل عامل فاعل في تشكيلها.[34]

إن المجتمع المدني الفعال يمس جميع هذه الشروط من خلال عمله على تعبئة المجتمع وحمله على القيام بنشاطات منتجة. كما أنه يغيب العوائق التي تميز بين الأفراد على أساس جنسي أو عرقي وغيره – فيتحقق بذلك الشرط الثاني للتنمية المستديمة – أما مساهمة المجتمع المدني في التأثير على الشرط الثالث –الإستقامة– فتتجلى من خلال الحملات التوعوية والخطابات الموجهة للمجتمع بغرض الحفاظ على البيئة؛ الأمر الذي يساعد على استغلال ظروف الحاضر دون المساس بخيرات المستقبل.

لقد أعاب كاتب الدولة "بلقاسم ملاح" على هامش معاينة قطاعه بعين الدفلى على دور الحركة الجمعوية التي تقاعست بعضها في مهام التحسيس والتوعية في صفوف الشباب ما أنتج حسبه تسجيل حالات مشينة كظاهرة العنف والإختطاف. وأكد أن دائرته الوزارية ستنهي تعاملها مع الجمعيات غير الفاعلة.[35]

9. معيقات تحقيق المجتمع المدني للتنمية:

ليس عملا صغيرا أن تكون وسيطا اجتماعيا، أو أن تقوم بإعادة الاتصال بين أجزاء الشعب الممزقة والمشتتة من خلال الجمعيات التي تعمل بها، وأن تعمق الارتباط الاجتماعي وتحدث عملية المشاركة، ثم تنظم أشياء تتعلق بالتنبيه والأخطار وغيرها[36]. فحسب مقولة عالم الاجتماع الفرنسي "**روجيه سو**" هذه فإن العمل الجمعوي تواجهه مجموعة من المعيقات التي يمكن أن نحددها في المعيقات الكامنة داخل التنظيمات الطوعية (الجمعيات)، والمعيقات الخارجية الخاصة بالبيئة السياسية الاجتماعية التي تتواجد بها هذه المنظمات:

بالنسبة للمشاكل الخاصة بالجمعية في ذاتها فإن تأسيس الجمعية وتنظيمها يحتاج إلى دراية وتكوين لا يستهان بهما، وهذا الأمر يحتاج إلى مراكز تكوين تضمن تدريبا عمليا للراغبين في تشكيل جمعيات. فتسيير منظمات المجتمع المدني وبالأخص في أيامه الأولى التي تعرف إقبالا محتشما للمتطوعين يحتاج إلى أعضاء فاعلين بالمجتمع المحلي، ويشترط تزكية أفراد المجتمع لهم ولو صوريا.

تعاني بعض الجمعيات من عدم استقطابها لعناصر جدد، لعدم عثورها على آلية الاستقطاب المتماشية مع ثقافة المجتمع المحلي، فنسبة 51% من عينة الدراسة الممثلة في 120 ناشط بالعمل الجمعوي بولاية الأغواط يقرون بذلك حسب أحد الدراسات الميدانية[37]. كما أن الواقع قد أثبت استقالة النخبة المثقفة من العمل الجمعوي بجميع نشاطاته، ونستطيع القول أن السبب في ذلك قد يرجع إلى معاناتها في فترة العشرية السوداء. تعمل منظمات المجتمع المدني تحت الرقابة المشددة لدواعي أمنية في غالب الأحيان، بالأخص بعد الاحتجاجات المجتمعية المتعاقبة على الساحة العربية، وفي بعض الأحيان تنشط هذه المنظمات تحت الوصاية السياسية. فغالب الأحيان لا يفصل القائمون على الجمعيات بين الممارسة الشخصية للسياسية والنشاط الجمعوي الحر.

عدم التزام منظمات المجتمع المدني بنفس وتيرة النشاط طيلة السنة، فمعظم الجمعيات مثلا تتحرك في الأيام الأخيرة من عمرها لتبرير صرف الإعانات التي تقدمها الدولة، ولتمديد

عمرها، فبعض القائمين عليها يسبقون أهداف الأعضاء أو عضو واحد على أهداف الجمعية، فإلى جانب الشهرة التي تحققها لهم هذه الأخيرة في المجتمع المحلي، تسمح لهم بإذابة الإجراءات البيروقراطية للالتقاء بالفاعلين بالسلطة المحلية والولائية. إن صعوبة الحصول على التمويل؛ إذ أن منظمات العمل المدني تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من إمكانياتها المادية المتاحة وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن الدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني لا يشكل سوى 26.5% من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع وذلك على مستوى العالم، في حين تبلغ هذه النسبة زهاء 37.5% في الدول المتقدمة و16.7% في الدول النامية والانتقالية إن هذا قد يشير إلى ضرورة زيادة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع في الدول النامية[38].

وفي واقع منظمات المجتمع المدني بالجزائر فإنها تعيش على التمويل الذي تقدمه الدولة أو اشتراكات الأعضاء والتبرعات، لتحول هذه المداخيل إلى الجهات المعنية بالاستفادة من إعانات الجمعية مثلا، وغالب الجمعيات يكون طموحها أعلا من إمكاناتها، فلا تستطيع إقامة التوازن بين المداخيل والمخرجات فينتهي بذلك دورها وتفشل، خاصة وأن طبيعة العمل الجمعوي بالجزائر تغلب عليه الطبيعة التحويلية، أو الوسيط بين المستحق للإعانة والمقدم لها فقط، فلا نكاد نجد جمعيات تهدف إلى إنشاء مداخيل مالية خاصة بها لتوظفها في تطوير التعليم مثلا أو توجيه الشباب العاطل عن العمل وتأهيله ومرافقته إلى غاية نجاحه في إنشاء مشروع واقعي لا وهمي.

خاتمة:

المجتمع المدني إذن هو المنطلق الذي تنطلق منه التنمية المستديمة لتكون شاملة لكافة عناصر المجتمع، فإذا ما استغل المجتمع المدني فغنه يعوض الدولة. إلا أنه في حالة الجزائر فإن المجتمع المدني عامة قد أصبح ينشط في إطار مناسباتي، والجمعيات خاصة ابتكرت طريقة جديدة للتسول واستغلال التسميات البراقة لاستعطاف أفراد المجتمع لأهداف خاصة. بالرغم من كل الذي أوردناه فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات ميدانية تقترب من الواقع الداخلي لمنظمات المجتمع المدني، واتجاه المجتمع المحلي نحوها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. مكتب المنسق التنفيذية (برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين). تقرير حالة التطوع في العالم 2011: قيم عالمية من أجل الرفاه. تر: شركة برايم برودكشن المملكة المتحدة.

2. محمد عبده الزغير: **منظمة المجتمع المدني المعنية بالطفولة بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،www

3. محمد كامل الخطيب: **المجتمع المدني والعلمنة**، ط2، دار قرطبة، الدار البيضاء، 1994، ص20.

4. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العرية للعام 2003: **مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية**، دار نوبال، القاهرة، 2004.

5. القسطاس: (مجلة متخصصة تعنى بالثقافة القانونية والمجتمع المدني)، **ملتقى المجتمع المدني في اليمن**، العدد 54، مارس 2005.

6. العياش عنصر: المجتمع المدني المفهوم والواقع (الجزائر نموذجا)، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، العدد 22، القاهرة، 2001، ص64.

7. هويدا عدلي: **فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اتفاق للخدمات الإجتماعية**، مركز دراسة الوحدة العربية، "ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية" المعهد السويدي بالإسكندرية، 3-10-2005، مصر، ص3.

8. علي ليلة، **المجتمع المدني قضايا المرأة وحقوق الإنسان**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص204.

9.علي ليلة، نفس المرجع، ص205.

10. للمزيد من التفصيل حول منظمات المجتمع المدني الجزائري عد إلى: محمد بوضياف: **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، د. ط، دار المجدد، سطيف، 2010.

11. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دار الفكر، دمشق، 2003، ص29.

12. أحمد شكر الصبيحي، ص- ص 32-33.

13. علي ليلة، مرجع سابق، ص20.

14. الحبيب الجناحي، مرجع سابق، ص30.

15. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص37.

16. علي ليلة: مرجع سابق، ص58.

17. عيسى الشماس، **المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية**، ط18، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008، ص13.

18. فهيمة خليل أحمد العيد، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**، مؤتمر التوافق النسوي الثالث، "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، ص-ص 17 18.

19. هويدا عدلي: مرجع سابق، ص14.

20. عيسى الشماس، مرجع سابق، ص19.

21. محمد بوضياف، مرجع سابق، ص82.

22. الطاهر بن خرف الله: **الحريات العمومية وحقوق الإنسان في الجزائر من خلال دستوري 1986 و1989 – دراسة مقارنة.** (سلسلة كتب المستقبل العربي: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، عدد 11، ط2 بيروت، 1999، ص-ص 104-105.

23. نفس المرجع، ص108.

24. للمزيد من التفصيل حول قانون 06/12 أنظر: بن ناصر بوطيب: **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر – قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12.** مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد 10، جانفي 2014.

25. ناصر جابي: **مواطنة من دون استئذان**، منشورات الشهاب، باب الواد (الجزائر)، 2006، ص27.

26. طالع جريدة الخبر، عدد 5493، الثلاثاء 02 ديسمبر 2008 ، ص 02.

27. عبد الناصر جابي، **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق** ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 15 ، فيفري 2007 ، مجلس الأمة . الجزائر ، ص 152 .

28. جيلالي عبد الرزاق، بلعادي إبراهيم: **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبيي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، أفريل 2005، ص137.

29. المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص: **التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية**، ط1، دار الخليل، عمان، 2008، ص29.

30. ج. ج. د. ش: الجريدة الرسمية، عدد 17، الأربعاء 18 ذو الحجة 1423/ 19 فبراير 2003.

31. نفس المرجع، ص43.

32. نفس المرجع، ص59.

33. إسماعيل قيرة، علي غربي: **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001، ص128.

34. المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص: مرجع سابق، 45.

35. طالع جريدة الخبر، العدد 7008، 2013.09.03،

36. Roger Sue: **la societé civil face au pouvoir**, presses de science politique, 2003, paris, p62.

37. عديلة أمال: **الفعل التطوعي في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر**،(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والديناميات الاجتماعية والمجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012)

38. أحمد إبراهيم ملاوي: **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**. مجلة جامعة دمشق للعلم الاقتصادية والأمنية، (مجلد 24، عدد 2، 2008)، ص265.